

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رواه مسلم

البناء العلمي

البناء العلمي

المرحلة الثالثة

الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه (٨)

د. عبدالحكيم العجلان

الدرس التاسع



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ **نشرع في هذه الحلقة -بإذن الله- من قول الإمام الموفق ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ. وَهُمْ: الْخَارِجُونَ عَلَى الْإِمَامِ، يُرِيدُونَ إِزَالَتَهُ عَنْ مَنْصِبِهِ، فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مَعُونَةُ إِمَامِهِمْ فِي دَفْعِهِمْ بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُونَ بِهِ، فَإِنْ آلَ إِلَى قَتْلِهِمْ، أَوْ تَلَفِ مَالِهِمْ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الدَّافِعِ).**

● لا يزال الحديث موصولاً في التَّوْطئة والتَّقديم لهذا الباب المهم العظيم، وهو باب: "قتال أهل البغي" أو "باب قتال الباغيين" كما في بعض النُّسخ، وكنا في المجلس الماضي قد تكلمنا على توطئة ومقدمة في أول هذا الباب، من جهة ذكر الفقهاء له، ومن جهة ما يتعلق بالإمام ونصبه واعتبار ولايته وعدم الخروج عليه، وأيضاً ما يتعلق بالبُغاة وصفتهم، وذكر الخوارج سواء كانوا خارجين على طريقة أهل الأهواء بالتكفير الكبيرة وما يتعلق بذلك، وهي الفئة والطائفة المشهورة منذ الزمن الأول، ومن أول البدع خروجاً في الإسلام، وجاء منهم من الضَّلال والزَّيغ ما الله به عليم، وذلك لأنهم خرجوا على أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وتمسَّكوا بأشياء

ضالّة، واستمسكوا بأمور فاسدة، وهم دعوا إلى كتاب الله -جَلَّ وَعَلَا- وقالوا : ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩]، فقال علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه- الكلمة المشهورة: "كَلِمَةُ حَقٍّ أُريدَ بِهَا بَاطِلٌ"^١، يعني: أنهم ما دعوا حقيقةً إلى ما جاء في الكتاب والسنة، وإنما رفعوا المصاحف وزعموا أنهم داعين إليها بما وصل إلى نفوسهم من الظنون الفاسدة والأهواء المضلّة والبدع المنحرفة، وإلا لم يكونوا على الحق، وما كان لهم أن يهتدوا إلى الحق خلافاً لأصحاب رسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وما كان لهم أن ترتفع سيوفهم على أصحاب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ويكونوا هم المحقّين وأصحاب النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مبطلين.

• قال المؤلف أنه إذا خرج أهل البغي (فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ مَعُونَةٌ إِمَامِهِمْ فِي دَفْعِهِمْ)، فإنّ ذلك من الواجبات المتحتّمة، وأنه لا يسوغ تركهم؛ لأنّ هذا يُفضي إلى حصول الصدع في أهل الإسلام، وأن يتفرق المسلمون، وتُستباح الدماء، ويحصل بسبب ذلك من البلاء ما هو شيء كثير.

• ثم قال المؤلف -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُونَ بِهِ).

• يُدْفَعُونَ بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُونَ بِهِ، ولأجل ذلك لو أدبر مدبرٌ في قتال هؤلاء ولم يُقبل على المعركة والقتال؛ فلا يجوز لحاقه أو الإجهاز عليه أو قتله أو تصويب السلاح إليه، ولأجل ذلك قال المؤلف (بِأَسْهَلِ مَا يَنْدَفِعُونَ بِهِ)، فإذا كانوا يندفعون بالتخويف والتهديد لم يَجُزْ أَنْ يُحْرَكَ السيف من غمده، ولا أن يُطلق السلاح عليهم، فإذا لم يكونوا كذلك فإنّهم يندفعون بما هو أشد من هذا.

• وبناء على هذه المسألة ينص الفقهاء -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى- أنهم لا يُقتلون بسلاح عام؛ لأنه ليس المقصود قتلهم والإجهاز عليهم؛ وإنما المقصود دفع شرهم، فإذا كان يندفع شرهم بقتال الواحد والاثنين، ومن أقبل في مقدّمة جيشهم أو سريتهم ونحو ذلك ويرجع الباقيون؛ فإنّهُ يكون الأمر هو المتحتم ولا يجوز الإتيان على باقهم، وهكذا..

• قال المؤلف -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (فَإِنْ آلَ إِلَى قَتْلِهِمْ، أَوْ تَلَفَ مَالِهِمْ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الدَّافِعِ)، وهذا واضح، يعني: لو كان الأمر يُمكن دفعه بغير القتال لوجب وتحتّم ولم يَجُزْ القتل، ومن قتل في مثل هذه الحالة فإنّ القتل مضمون، وإن يده مُعتدية، وعليه في ذلك التبعة.

• لكن إذا لم يندفعوا فقتل من قُتل منهم أو أُلِفَتْ بعض أموالهم أو دوابهم التي تحملهم ونحو ذلك؛ فلا شيء، ولذلك قال المؤلف: (أَوْ تَلَفَ مَالِهِمْ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الدَّافِعِ)، وعبرَ بـ "الدَّافِعِ" لإبانة أنّ المطلوب منه الدفع، بأي شيء اندفعوا فليكن كذلك.

• والكلام يتضمّن -وإن لم ينص الفقهاء على هذا- أنه في حال المدافعة لو كان يُمكن أن يُدفع بإصابة في بعض أعضائه فتعمّد قتله لم يكن ذلك جائزاً؛ لأنّ المقصود هو دفعهم بما هو أسهل في مثل هذه الحال.

□ قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَإِنْ قُتِلَ الدَّافِعُ كَانَ شَهِيدًا، وَلَا يُنْبَعُ لَهُمْ مُدِيرٌ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يُغْنَمُ لَهُمْ مَالٌ، وَلَا تُسَيِّ لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ)؛.

^١ صحيح مسلم (١٠٦٦).

- قوله: **(وَإِنْ قُتِلَ الدَّافِعُ كَانَ شَهِيدًا)**؛ لأنه قَتَلَ بِحَقٍّ؛ ولأنه قام بما أُمِرَ به؛ ولأنه حفظ بيضة الإسلام وإمام المسلمين وجماعتهم، فهو في قتالٍ حَقٍّ مشروعٍ، وهو مأجورٌ على ذلك، وهو عند الله ممن كتبت لهم الدرجة والمنزلة، وجاء في الخوارج عن أبي أمامة الباهلي أنه لما أُتِيَ بِرُؤُوسِ الْأَزَاقَةِ فَنُصِبَتْ عَلَى دَرَجٍ دِمَشَقَ، جاء أبو أمامة، فلما رَأَاهُمْ دَمَعَتْ عَيْنَاهُ، فقال: **"شَرُّ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ، وَخَيْرُ قَتْلَى قُتِلُوا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ الَّذِينَ قَتَلَهُمْ هَؤُلَاءِ"**،^٢ يعني: من قتله الخوارج فهم خير قتلى؛ فدلَّ ذلك على أنَّ القتل في مثل هذا قتلٌ بِحَقٍّ، وأنَّ الدافع في هذا مأجورٌ، وأنه لا يُعَدُّ قَتْلَ فِتْنَةٍ، ولا يُعَدُّ مُتَسَاوِيًا مع غيره، بل هو على أَجْرٍ وَثَوَابٍ منزلة.
- ثم يقول المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: **(وَلَا يُتَّبَعُ لَهُمْ مُدْبِرٌ، وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحٍ)**، هذا فيه إشارة إلى أنَّ قتل هؤلاء مثل دفع الصائل، وللإبانة عن الفرق بين قتل المشركين وجهادهم، وقتال وجهاد من سواهم، فهذا مجاهدة وجهادٌ وقتال بحق، لكن له أحكامٌ تخصُّه ولا تصل إلى الأحكام التي تتعلق بقتال المشركين، ولهذا قال: **(وَلَا يُتَّبَعُ لَهُمْ مُدْبِرٌ)**، فلو أدبر منهم واحد أو عشرة أو نصف الجيش حتى لو كان قائدهم؛ فإنه لا يُتَّبَعُ؛ لأنَّ المقصود هو اندفاع شرهم ودفع فتنهم، وذلك يحصل برجعهم وانكسارهم عن ساحة المعركة وتفرقهم بعد الاجتماع.
- ثم قال: **(وَلَا يُجَازُ عَلَى جَرِيحٍ)**، كذلك لو وُجِدَ جريح لا يُجَازُ عليه.
- والفقهاء وأهل العلم يجعلون مُقَابِلَ أَهْلِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ؛ لأنَّهم لم يكن منهم بغي، فهم على حقٍّ وهدى وصواب، فهم أهل عدل وأهل حق، فلو كان أحد من أهل العدل والحق رأى منهم جريحًا أو طريحًا فإنه لا يُجَهِزُ عليه، إلا إذا كان يخاف شَرَّهُ، أو لا يزال يُمكن أن يكون منه اعتداء فهذا شيء آخر، لكن من حيث الأصل هذا الجريح قد انقطع شَرُّه، فلأجل ذلك كان حُكْمُهُ حُكْمَ دَفْعِ الصَّائِلِ، وهذا لا صيَال منه، وبناء على ذلك لا يكون عليه إجهاز.
- قال المؤلف: **(وَلَا يُغْنَمُ لَهُمْ مَالٌ)**؛ لأنَّهم من أهل الإسلام، وفعلهم مع كونه شنيعًا، وخروجهم مع كونه فتنة، وفعلهم مع كونه محرَّمًا؛ إلا أنه لا يُخْرِجُهُمْ عن دائرة الإسلام وحكمه، فبناء على ذلك لا يُغْنَمُ لَهُمْ مَالٌ، ولا يكون المال الذي يصل إلى أهل الحق والعدل منهم غنيمة؛ بل يردُّه إِلَيْهِمُ الْإِمَامُ، أو يتصرف فيه بما يكون به دفع شرهم، بحسب الأحوال التي يؤول إليها أمرهم.
- قال: **(وَلَا تُسَبَّى لَهُمْ ذُرِّيَّةٌ)**، مثلما قلنا، فإنَّ الكفار قد تُسَبَّى ذُرَارِيَهُمْ ونساءهم ونحو ذلك، أمَّا هَؤُلَاءِ فهم أهل إسلام، فلا سبي عليهم، ولا يدخلون فيما يدخل فيه أحكام قتال المشركين.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: **(وَمَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَصُلِّيَ عَلَيْهِ)**.

^٢ أخرجه الترمذي (٣٠٠٠) باختلاف يسير، وابن ماجه (١٧٦) مختصرًا، وأحمد (٢٢١٨٣) واللفظ له.

- مَنْ قُتِلَ مِنْهُمْ قُتِلَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وبناءً على ذلك له أحكام المسلمين، والمسلم يُغَسَّلُ وَيُكَفَّنُ وَيُصَلَّى عليه، وحُرْمَةُ الْإِسْلَامِ باقية، وحق الإسلام قائم، وإن جرى منه ما جرى من الدخول في البغي وترتب على ذلك من الفتنة.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا ضَمَانَ عَلَى أَحَدِ الْفَرِيقَيْنِ فِيمَا أَتْلَفَ حَالَ الْحَرْبِ، مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ).}

- أمّا أهل الحق والعدل فهذا ظاهر في أنهم لا ضمان عليهم؛ لأنّهم دفعوا صائلاً، ودفع الصائل لا ضمان عليه؛ ولأنّهُ هو الذي عرض نفسه للهلكة، وهو الذي اعتدى، وهو الذي كان منه ظلم وعدوان ونحوه.
- ولكن لماذا لم يكن على أهل البغي ضمان؟ يعني لو أمسكنا بواحدٍ منهم وكان قد قَتَلَ أو أَحْرَقَ مَالاً لأهل الحق والعدل؛ فلماذا لا نضمنه؟
- أهل العلم يقولون: إنّ السبب في ذلك أمران:

★ **الأول:** لأنهما مُتَأَوِّلَةٌ، يعني: لهم تأويل وشبهة، ولهم شيء يعتمدون عليه.

- ★ **الثاني:** أن أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جرى شيء في وقتهم من هذا، فلم يكن منهم تغريم لأهل البغي، ولا طلب للضمان، ولا تعلق بهم شيء من ذلك، فكان هذا كالاتفاق بين أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- على ذلك.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَا أَخَذَ الْبُغَاةُ حَالَ امْتِنَاعِهِمْ مِنْ زَكَاةٍ، أَوْ جِزْيَةٍ، أَوْ خَرَاكِ لَمْ يُعَدَّ عَلَيْهِمْ، وَلَا عَلَى الدَّافِعِ إِلَيْهِمْ).}

- يعني: لو أنّ الْبُغَاةَ لَمَّا كَثُرُوا وكانت لهم قوة في مدينة، فأخذوا الزكاة من أهلها؛ فبناءً على ذلك لا نقول: إنها تُعاد، فإذا أَخَذَتْ وَذُهِبَ بها فيما ذُهِبَتْ فيه وأجزأت عن صاحبها وتعلق بذلك حكمها، فبناءً على ذلك لا يُعاد عليهم طلب الإخراج من الناس، ولا تؤخذ منهم وقد أخذوها؛ لأنّ لهم تأويلاً فيما أخذوه.
- ومثل ذلك لو أخذوا جزية أو خراجاً ممّن يتّجرون من المشركين إلى بلاد المسلمين؛ فإنه لا يؤخذ مرّة أخرى، ولا يُطالب أهل البغي برده، ولذلك قال: (وَلَا عَلَى الدَّافِعِ إِلَيْهِمْ)، فمن دفع إليهم فقد أدّى الذي عليه، وهم لهم شبهة، وظنوا أنّ الولاية إليهم بتأويل، فاعتبرنا الأمر في ذلك مما ينقطع به دابر الشر لئلا تُذَكَّى نار الفتنة وتزيد الأمور، وحتى يُطمس أمر الفتنة برمتها وما جرى فيها.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ حَاكِمِهِمْ، إِلَّا مَا يُنْقَضُ مِنْ حُكْمِ غَيْرِهِ).}

- كذلك لو أنهم في زمن قوتهم وشوكتهم وتغلبهم على هذه المدينة أو هذه البلدة أجروا أحكاماً وعيّنوا قضاءً، وفصلوا في خصوماتٍ ونحوها، فما فصلوا فيه من الخصومات بحكم حاكمهم معتبر ولا يُعترض عليه، إلا في حال واحدة، وهي أن يكون ذلك الحكم خارجاً عن دائرة الاجتهاد وهو مما ذكره الفقهاء في كتاب القضاء، إمّا مخالف للإجماع أو لصريح الكتاب والسنة، ولا وجه له عند أهل العلم.
- أمّا إذا كان قد حكم بحكمٍ سواء كان على رأي مذهب الحنابلة أو غيرهم، أو ذهب من راجحٍ إلى مرجوح ونحوه؛ فإنّ ذلك سائغٌ في اعتبار الفقهاء والقضاة، فبناءً على ذلك لا يُنقض شيء من هذه الأحكام إلا ما

يُنْقَضُ من قاضي من قضاة أهل الحق والعدل فيما خالف فيه الإجماع أو صريح الكتاب والسنة على ما سيأتي بإذن الله -جَلَّ وَعَلَا- في كتاب القضاء.

● فإذا كان كذلك؛ فإنه يُقابل هذا الكف عما شجريين أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: « **إِنَّمَا أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، فَبِأَيِّهِمْ افْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ** »^٣، وقال -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: « **وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِّأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ** »^٤، وقال: « **لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَتَّفَقَ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا، مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلَا نَصِيفَهُ** »^٥، لعلو منزلتهم ورفيع درجتهم، فنهى عن سب أصحابه جميعًا.

● ولأجل هذا أجمع أهل السنة والجماعة كما حكى ذلك الخطابي والقرطبي وغيرهم؛ أنه لا يجوز التعرض لأصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ولما سئل عمر بن عبد العزيز قال: "تلك دماء عصمني الله منها، فليعتصم منها لساني"، ولما سئل أحمد، قال: "كلا وعد الله الحسنى"، وقال في مرة أخرى: « **تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ** » [البقرة: ١٣٤].

● ثم إن أهل السنة والجماعة يقولون: إن أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فيما ذكر من هذه الأحداث منها كثير مكذوب لا حق فيه، وإنما نفث فيه أهل الضلال وأهل البدع والأهواء من ضلالهم وبلائهم وشرهم ما كذبوا به على أصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فلم يكن في ذلك شيئاً من الحق.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ).

● المقصود بالمرتد: مَنْ كفر بعد إسلامه، والله -جَلَّ وَعَلَا- ذكر المرتدون فقال: « **وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ** » [البقرة: ٢١٧]، فهذا ظاهر.

● والنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال في الحديث الصحيح عن ابن عباس وغيره: « **مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ** »، وفي حديث ابن مسعود عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في الصحيح: « **لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ** »، وذكر منهم « **وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ** »^٦.

● والإجماع مُنْعَقِدٌ على ذلك عند أهل العلم، وإن شَغَبَ في ذلك المشغَّبُونَ من أهل الأهواء في هذا الزَّمان، فقالوا إن قتل المرتد حكر للناس في أفكارهم، ومنع لهم من الاختيار والتَّعددية!

● فنقول: إنَّ الأصل في دين الإسلام أنه على التَّخْيِيرِ والاختيار، لا على الإكراه والحمل على ذلك بدون رضا، ولذلك قال الله تعالى: « **لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ**

^٣ أخرجه ابن عدي في ((الكامل في الضعفاء)) (٢٠٠/٣)، وابن بطة في ((الإبانة الكبرى)) (٧٠٠)، والخطيب في ((الفتاوى والمتن)) (٤٤٣/١)، وضعفه الألباني، وقال ابن القيم في أعلام الموقعين ١٣٣/٢: " مشهور روي من طرق ولا يثبت منها شيء".

^٤ صحيح مسلم (٢٥٣١).

^٥ صحيح البخاري (٣٦٧٣)، صحيح مسلم (٢٥٤٠).

^٦ البخاري (٦٨٧٨)، مسلم (١٦٧٦).

اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا [البقرة: ٢٥٦]، فلا إكراه في دين الله -جَلَّ وَعَلَا-، لكن مَنْ آمَنَ بالإسلام وسمع القرآن، وصدّق النبي -عليه الصلاة والسلام- فإنه قد استبان له الحق، وأخذ من هذا المعين، فما كان له أن ينكف بعد إسلامه، وأن يرجع بعد إيمانه، ولذلك لو عُذِر اليهودي أو النصراني أو المجوسي أو تُركٌ وَخَلِّيَ بينه وبين ما اعتقد؛ فلا يُحمل على دين وملة الإسلام حملاً، لكن لا يُقبل من المسلم الذي عرف الحق والهدى أن يزيغ عنه وينقلب عليه.

• ومن أعظم ما يُقال في هذا أنَّ أحكام المرتدين وقتالهم من أشهر وقائع أهل الإسلام، وأجمع عليها الصحابة، فقاتلوا المرتدين الذين ارتدوا بعد النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وقالوا إننا كنا نعطي النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولا نعطيكم أنتم، فارتدوا عن الإسلام ولم يسلموا ببعض الشعائر الظاهرة، فكان الصحابة مُجمِعون على قتالهم، وفي هذا قصة أبي بكر الصديق -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- وهي من مناقبه العظام، فقال: "والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لقاتلهم عليه"، **«أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مَنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ»**^٧، فدل على أنهم إذا تركوا ذلك فقد حَلَّتْ دماؤهم.

□ **قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَجَبَ قَتْلُهُ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»).**

• قوله **(وَمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَجَبَ قَتْلُهُ)**، يعني أن النساء كالرجال في ذلك، لأن بعض الفقهاء قال إن المرأة لا تقتل، وأصل هذا ما جاء في حديث ثوبان في الغزو **«لَا تَقْتُلُوا شَيْخًا فَانِيًا، وَلَا طِفْلًا، وَلَا امْرَأَةً»**^٨، ولما رأى النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- امرأة مقتولة قال: **«مَا كَانَتْ هَذِهِ لِنُقَاتِلِ!»**^٩، يعني استنكاراً لقتلها.

• وهنا أراد المؤلف -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- أن يبين أن حكم المرتد مختلف تماماً عن قتل من لم يُقاتل من المشركين كالنساء والولدان والشيوخ ونحوهم، فهذا حكم آخر جاء فيه الدليل، فاستوى فيه الرجل والمرأة على حد سواء، كما قال النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ»**، ف "مَنْ" تدل على الرجل والأنثى العاقلين، فيدخلون في حكم ذلك.

□ **قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَلَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ).**

• لا يُقتل حتى يُستتاب، يعني: يُطلب منه أن يتوب وأن يرجع، ويُطلب منه أن يترك ما وقع فيه من الرِّدَّة ومن التَّكْسَةِ، ومن الانقلاب على الإسلام وأهله، فإذا كان عنده شبهةٌ تُبَيِّنُ له، وإذا كان عنده شيءٌ لعب بعقله أو غيَّرَ عليه نظره فإنه يُبَيِّنُ له الحق ويدعى إليه، فلا يُقتل حتى تُطلب توبته، وفي هذا إشارة -كما هو مذهب الحنابلة وقول جماهير أهل العلم- أن طلب توبته واجب، ولا يجوز أن يُقتل قبل أن تُطلب توبته، خلافاً

^٧ أخرجه البخاري (٦٩٢٤) واللفظ له، ومسلم (٢٠).

^٨ أخرجه أبو داود (٢٦١٤)، والبيهقي (١٨٦١٧) مطولاً، وابن أبي شيبة في ((المصنف)) (٣٣٧٩٠) باختلاف يسير، ضعفه الألباني

^٩ سنن أبي داود (٢٦٦٩). صححه الألباني في صحيح أبي داود

لبعض الفقهاء الذين قالوا من أن الاستتابة سُنَّة مُستحبة، ولذلك لما جاء من اليمن فسأل عمر: هل من مغربة خبر؟ ف قيل: إنَّ فلانًا كفر بعد إسلامه. قال عمر: فماذا فعلتم؟ قالوا: قتلوه. فقال عمر: "هلا أبقوه ثلاثًا! اللهم إني لم أحضر، ولم أرضَ إذ بلغني"، فتبرأ عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- من ذلك لما تركت استتابته.

• قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ بِالسَّيْفِ).

• تُطلب التوبة ثلاثة أيام؛ لأن هذه الأيام الثلاثة مدَّة ليست كثيرة، ويُمكن فيها أن يُراجع نفسه، وأن يرجع إلى ما أمر الله -جَلَّ وَعَلَا- به، وأن يستبين الحق وأن يهتدي إليه، والثلاثة أقل الجمع، فبناء على ذلك تكون الاستتابة واقعة في الأيام الثلاثة، في كل يوم يراجع لعله أن يتوب ويرجع إلى أمر الله -جَلَّ وَعَلَا- فإن تاب فقد رجع إلى الإسلام ورجع إلى ما كان، وتعلقت به أحكام المسلمين، ولم يجب عليه قتل ولا سواه، أما إذا أصرَّ -نسأل الله السلامة والعافية- فإنه يُقتل بالسيف.

• والقتل للأحاديث التي مرَّت بنا، وكون ذلك بالسيف؛ لأنه أيسر وأسهل في القتل، وأمنع من العذاب، لأنه يُقتل في آنٍ سريعة، وبناء على ذلك كان السيف أحسن مما سواه، ويستدلون أيضًا بحديث «لا قود إلا بالسيف»، وما ماثله من أدلة، وقد تقدَّم ما يتعلق بذلك.

• عمومًا الأمر في آلة القتل فيه سعة، فلو انتقل من ذلك إلى الأسلحة الموجودة الآن كالرمي بالرصاص ونحوه، فالأمر فيه محتملٌ، والمقصود بذلك هو عدم حصول التعذيب له والمثلة به في حال القتل.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَنْ جَحَدَ اللهُ تَعَالَى، أَوْ جَعَلَ لَهُ شَرِيكًا، أَوْ نِدًّا وَوَلَدًا، وَكَذَّبَ اللهُ تَعَالَى أَوْ سَبَّهُ، أَوْ كَذَّبَ رَسُولَهُ أَوْ سَبَّهُ، أَوْ جَحَدَ نَبِيًّا، أَوْ كَتَبَ اللهُ تَعَالَى، أَوْ شَيْئًا مِنْهُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ، أَوْ جَحَدَ أَحَدَ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، أَوْ أَحَلَ مُحَرَّمًا ظَهَرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، فَقَدِ ارْتَدَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تَخْفَى عَلَيْهِ الْوَاجِبَاتُ وَالْمُحَرَّمَاتُ، فَيَعْرِفُ ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ، كَفَرَ).

• هذا ذكر من المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لبعض المكفرات، أو إيرادًا من المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لبعض ما تحصل به الردة.

• وهنا مسألة مهمَّة للغاية، وبودي أن الإخوة طلبة العلم وطالباته أن يتوقفوا هنا وقفة يُحتاج إليها كثيرًا، هذا كتاب عند الحنابلة، فهل انفرد هذا الكتاب بذكر ما تكون به الردة أو لا؟

• نقول: لو بحثت في هذا الكتاب، أو بحثت في كتاب آخر من كتب الحنابلة، أو نظرت في كتب فقهاء الشافعية -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- أو تنقَّلت إلى كتب المالكية -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- أو كذلك كتب الحنفية -رَحِمَهُمُ اللهُ تَعَالَى- ستجد أن السياق واحد، وأن كل واحد من هؤلاء الفقهاء على اختلاف مذاهبهم واختلاف أزمانهم واختلاف كتبهم؛ ستجد أنهم يذكرون هذه المسائل.

• فلأجل ذلك لم ينفرد بذكر المكفرات فئة معيَّنة، ولا جهة، ولا بلدة، ولا غمام من الأئمة، ولا محمد بن عبد الوهاب، ولا ابن تيمية، ولا ابن القيم؛ بل هذه طريقة أهل العلم على اختلاف المذاهب، بل ذكر فقهاء الحنفية -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في تتبع المسائل التي يقع فيها الإنسان بالكفر أوسع بكثير ممَّا ذكره غيرهم، ولذلك ما يأتي في كلام بعض أهل العصر وما يُوصَم به بعض الأشخاص أو الجهات أو الدعوات أو البلدان بأنهم

مُكْفَرَةٌ أو نحو ذلك؛ فإن هذا نوعٌ من التَّشْغِيبِ والتَّضْلِيلِ، وليس لذلك أصلٌ صحيح، بل المعروف بزيادة التَّكْفِيرِ إنما هم الخوارج الذين كانوا يُكْفِرُونَ بالكبيرة -كما قلنا- وأما أهل السنة والجماعة باختلاف مذاهبهم من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة فهم على أصل واحدٍ في ذكر المكفرات واجتماع الشروط وانتفاء الموانع، وذكروها وبيَّنوها، ثم جعلوا لكل ذلك قيدًا بحسب ما جاء فيه من الكتاب والسنة، وبحسب ما يكون فيه من التكليف وانتفاء الشبهة وعدم ما يمنع من إلصاق الوصف بذلك من إقامة الحجَّة وغير ذلك. ففي هذا إشارة واضحة.

- وبعض أهل الأهواء في التكفير أكثر، وهم أضل، فأكثرُ تكفيرًا وليسوا على قاعدة صحيحة، ولذلك جرى منهم تكفير لأصحاب النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولأفضل الخلفاء الراشدين، قل مثل ذلك في كثير من أهل الأهواء، أما مَنْ أَرَادَ أَنْ يُمَيِّعَ عقيدة أهل الإسلام فيسوي المسلم بالكافر؛ فهذا ليس بصحيح.
- نقول: إن التكفير له قاعدة صحيحةٌ مرعيةٌ تمنع التَّجَاوُزَ، وتمنع الاستطالة على الناس، ووصف أحد بالكفر وهو غير مستحقٍّ له، ولذلك جاء عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهِمَا أَحَدُهُمَا»^{١٠}، يعني إما أن يكون هذا مستحقًّا لهذا الوصف فيلحقه به، وإما ألا يكون مستحقًّا له فيكون القائل أحق بهذا الوصف -نسأل الله السلامة- وهذا الحديث من أحاديث الوعيد التي تدل على أن هذا الأمر من الأمور الكبار.
- ومسائل التكفير من أعظم المسائل وأشدِّها، ولا يتصدَّى لها آحاد الناس، ولأجل ذلك حتَّى وإن كان الطالب يدرس هذا من جهة الدراسة والتأصيل إلا أن إلحاق هذا الوصف وترتُّب أحكامه عليه لا يكون إلَّا لأهل العلم الكبار، ولا يكون إلَّا لمن ولي القضاء الذي يجمع الأمور وتنتفي معه الموانع، ويرتّب الأحكام على وجه صحيح لا يكون فيه شيء من الظلم ولا العدوان، ولا الشر ولا الخطأ.

وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



^{١٠} البخاري (٦١٠٣)، صحيح مسلم (٦٠).